

مقدمة

بعد العمل الدؤوب والمستفيض، نضع بين أيديكم -وللمرة الأولى- «مؤشر المساواة» لجمعية سيكوي.

يختلف هذا التقرير عمّا سبقه من تقارير في السنين الفائتة. فما تقدّمه لكم هذه المرّة هو أداة حادّة ودقيقة لتحليل واقع التمييز السلطويّ تجاه المواطنين العرب، وهو كذلك قاعدةً راسخة لبناء مخطّطات لإغلاق الفجوات. لكننا لن نكتفي بهذه المساهمة، إذ سنقوم في السنة القريبة بإعداد أوراق سياسات عامّة في المجالات التي يعالجها التقرير، وسنقدّمها إلى الأطراف الحكوميّة بغية تغيير توزيع الموارد التمييزيّة.

كان العام الفائت عاصفًا بكلّ ما يتعلّق بعلاقة الدولة والأقليّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل؛ إذ تمخّضت الانتخابات العامّة في مطلع العام عن بروز تيّار عنصريّ ومعكّر للأحواء في وحي الجمهور اليهودي، متمثلاً بترشيح قائمة «يسرائيل بيتينو» («إسرائيل بيتنا») في الكنيست. فشلت هذه القائمة في محاولتها الأولى للانضمام للائتلاف الحكوميّ في نيسان 2006، ونجحنا نحن من خلال حملة إعلاميّة مكثّفة في استبدال مصطلح «تبادل المناطق»، الذي استخدمه حزب «يسرائيل بيتينو» في دعايته، بمصطلح «سلب المواطنة» من المواطنين العرب في المثلث. لكن مع نهاية العام، نجح رئيس الحزب أفينغدور ليبرمان في الانضمام إلى الحكومة، الأمر الذي يهدّد قدرة الحكومة على القيام بوظيفتها في توفير الخدمات ورصد الميزانيات المتساوية لليهود والعرب.

سلّطت حرب لبنان الثانية، في صيف 2006، الأضواء على منطقتيّ الجليل وحيفا، حيث تضمّ التركيبة السكانيّة 60% من اليهود و 40% من العرب¹. وقد فرضت هذه الحرب تحدّيًا جسيمًا على العلاقات بين الأقليّة العربيّة والدولة واليهود، ببعدين اثنين:

توزيع الموارد

كشفت الحرب ما كان معروفًا مسبقًا، وهو أنّ البلدات اليهوديّة تحظى بوسائل الحماية والعتاد والترتيبات لحالات الطوارئ، مقابل البلدات العربيّة التي تتعرّض للمخاطر بدون وسائل الحماية المختلفة، بدءًا بالملاحق، وصولاً إلى التعليمات بلغة الأمّ (ألا وهي اللغة العربيّة). المساعدات التي قدّمها مكتب رئيس الحكومة إلى مدن وقرى الجليل عكست حالة القطيعة بين السلطة المركزيّة والسلطات المحليّة العربيّة. فعلى سبيل المثال، قام مركز إدارة الحكومة في الجليل («منال») بتجنيد عشرة من الموظّفين السابقين الكبار في القطاع العامّ، كي يتبنّى كلّ منهم المسؤوليّة عن عدد من البلدات. وتجسّدت مهمّة هؤلاء الموظّفين، خلال المحنة العصيبة، في

1 نصف سكّان الجليل هم من العرب، ونصفهم الآخر من اليهود.



الربط بين البلديات وبين الأطراف الحكومية المختلفة، وشكّلوا فعلياً قناةً لتقديم المساعدات الحكومية للبلديات. ومن بين الموظّفين العشرة الكبار جرى تخصيص واحد فقط لجميع البلديات العربيّة، مع العلم أنّ العرب يشكّلون نصف السكّان في الجليل. يشكّل هذا المثال جانباً واحداً من الصورة المعقّدة لعلاقات السلطة المركزيّة مع البلديات العربيّة خلال الحرب، لكنّه يعبر عن جزء من الإشكاليّات القائمة. لاحقاً، أخذ مكتب رئيس الحكومة على عاتقه بذل الكثير من الجهود لتغيير هذا الوضع. التحديّ المطروح في هذا السياق هو الربط الناجع بين الوزارات الحكومية والسلطات المحليّة العربيّة، بغية القيام بتوزيع موارد الدولة دون تمييز المواطنين العرب في أوقات الحرب وفي الأيام العادية.

الخطاب الجماهيريّ العام

ارتبط التحديّ الثاني بمجال الخطاب الجماهيريّ العامّ. على وجه العموم، أبدى الجمهور العربيّ مناهضته للحرب، بينما أيّدها غالبيةّ الجمهور اليهوديّ. سلّطت معارضة الجمهور العربيّ لهذه الحرب الضوء على انتمائه إلى الشعب الفلسطينيّ وللأمة العربيّة. استمدّ الجمهور هذه المعارضة من أكثر من منبع، منها أطلاعه على القنوات الفضائيّة العربيّة، وهي التي عرضت الصور الحقيقيّة للدمار الذي حلّ بلبنان. وضع هذا الموقف حيال الحرب العرب في إسرائيل في موقع العبّر عن مواقف العالم العربيّ في إسرائيل، وجرّ هجمة إعلاميّة ضدّ المتحدثين باسم الجمهور العربيّ في إسرائيل وعرضهم كمؤيدين للعدوّ. ومما لا شكّ فيه أنّ الخطاب الصداميّ والعراكيّ يضرّ كبيراً ضرر بإمكانية أتباع الحكومة سياسة المساواة. وقد أظهر استطلاع أجراه العهد الإسرائيليّ للديمقراطية، في أيار من العام 2006، أنّ 62% من اليهود في إسرائيل يعتقدون أنّ على الحكومة تشجيع هجرة المواطنين العرب من الدولة. يحمل هذا الوضع في طياته الكثير من الخطر والأضرار للعرب واليهود على حدّ سواء، وينبغي على الحكومة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنيّ- القضاء على العنصريّة، وتنمية ثقافة مدنيّة تؤمّن بالحياة المشتركة بين اليهود والعرب.

على الرغم من ذلك، يبدو أنّ الصيف الماضي قد شهد مسارين متوازيين، وفي الأمد القريب لم يلاحظ تأثير الخطاب الجماهيريّ على استعداد الموظّفين الذين أتصلنا بهم أن يفحصوا سلوكياتهم من جديد. خلال الحرب، واصلنا نحن في جمعية سيكوي- التفاوض مع الأطراف الحكومية، وصببنا جلّ اهتمامنا على ضمان الحصّة المتساوية للبلديات العربيّة في التطوير المتوقّع للجليل في فترة ما بعد الحرب. لاحظنا وجود آذان مصغية في مكتب رئيس الوزراء وفي الوزارات الأخرى، وفي شهر أيلول بادرنا إلى عقد لقاء يجمع المدير العامّ لمكتب رئيس الوزراء مع لجنة رؤساء السلطات المحليّة في مدينة الناصرة. شارك في هذا اللقاء كذلك المدير العامّ لوزارة التربية والتعليم، والمدير العامّ لوزارة الرفاه الاجتماعيّ، وممثّلون كبار عن وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، ووزارة الإسكان، ووزارة الداخلية. عرض ممثّلو السلطة في هذا اللقاء خططهم المتعلّقة بتطوير الجليل، وشدّدوا على مسألة توزيع الموارد بين البلديات اليهوديّة والعربيّة بالتساوي. ووعد المدير العامّ لمكتب رئيس الحكومة بعقد لقاء مجدّد بعد سنّة أشهر، لتقديم تقرير حول الخطوات العمليّة والتقدّم الميدانيّ. وحُدّد شهر حزيران من العام الحاليّ موعداً للقاء القادم.



لكن، حتى لو وُزعت ميزانية تطوير الشمال للعام 2007 بالتساوي والعدل، فلن يُعتبر هذا الأمر كافياً، إذ ينبغي تحويل شيفرة المساواة إلى أمر يُلزم جميع الأجهزة الحكومية بكل ما يتعلّق بتوزيع موارد الدولة بين مواطنيها العرب واليهود، وذلك أنّ في الأمر مصلحة مشتركة لجميع المواطنين -عرباً ويهوداً-، والوزارات الحكومية ملزمة تجاهنا نحن المواطنين باتباع سياسة مساوية وعادلة.

في الختام، نودّ التعبير عن شكرنا وتحياتنا لطاقم موظفي جمعية سيكوي الذين عملوا بكثافة واجتهاد على إنتاج المؤشر الذي نعرضه عليكم. كذلك نشكر أعضاء اللجنة التوجيهية لبناء المؤشر: البروفيسور يوسي ياهاف؛ البروفيسور محمّد حاج يحيى؛ د. راسم خميايسي؛ البروفيسور دافيد نحمياس. ونشكر طاقم سيكوي الذي بذل جهداً بالغاً في بناء المؤشر، والذي يضمّ: ياسر عوّاد؛ ميخال بليكوف؛ د. جبران جبران؛ أوري غوفر؛ راحيلا يناي؛ منار محمود. كذلك نشكر اللجنة الجماهيرية التي ترافقتنا منذ ثلاثة أعوام في متابعة لجنة أور، وتضمّ كلاً من: يوسي كوتشيك؛ البروفيسور يتسحاق چال-نور؛ د. خالد أبو عصية؛ د. ألون لينيل؛ د. عادل منّاع؛ الشيخ كامل ريان؛ المحامي شلومو چور؛ عابدة توما-سليمان؛ د. ثابت أبو راس. هذه اللجنة هي التي بادرت لبناء مؤشر المساواة، وشجعتنا على تجديد الأموال الضرورية والخبراء، ودعمتنا لتحقيق هذا المشروع الريادي.

يبتغي مؤشر المساواة الذي نعرضه عليكم مساعدتنا في الإجراءات التي نتخذها مقابل السلطة المركزية بغية تحقيق المساواة التامة بين اليهود والعرب في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، سيساعد المؤشر أطراف السلطة المعنيين، باستخدامه أداة قياس ديناميّة وعملية لتحديد معيار سلطوي لائق في كلّ ما يتعلّق بالرصد النصف لصالح جميع المواطنين. سيساعد هذا المؤشر كذلك الصحفيين، وأصحاب التأثير على الرأي العام في عرض صورة واقعية دقيقة، تشكّل قاعدة لرسم واقع المساواة الذي نستحقّه جميعاً. في العام المقبل، سنقوم بتوسيع المجالات التي يقيسها هذا المؤشر، ويحدونا الأمل في أن يشمل تقريرنا تقدماً ملحوظاً، لا نكوصاً.

شالوم (شولي) ديختير والمحامي علي حيدر
مديران عامان- مشاركان



موجز المديرين

خلفية

حدّدت لجنة أور في استنتاجاتها أنّ الدولة قد فشلت في تطبيق المساواة بين المواطنين اليهود والعرب، وأنّ من واجبها وضع مسألة تصحيح هذا الوضع في رأس سلّم أفضليّاتها. صادقت حكومة إسرائيل على توصيات لجنة التحقيق والتزمت بتطبيقها. يقترن تطبيق التوصيات بتغيير جوهريّ في التعامل مع الجمهور العربيّ وحقوقه واحتياجاته، وتبقى المحصّلة النهائية أو النتيجة، البرهان الحقيقيّ على هذا التغيير، كما أشار القاضي المتقاعد ثيودور أور، في محاضرة ألقاها في جامعة تل أبيب، بمناسبة مرور عام على نشر التقرير: "... التصريحات لا تكفي، ولا تكفي قرارات بعض أوساط السلطة التنفيذية، بما فيها الحكومة، حول ضرورة العمل على منح عرب إسرائيل الحقوق المتساوية والعادلة. فالحكّ الحقيقيّ لتحقيق المساواة هو محصّلة الأعمال والنتائج."² (ريخس، 2004، 15)

بُعِيدَ نشر استنتاجات لجنة أور، بادرت جمعية سيكوي، التي تعمل على تدعيم المساواة المدنية بين اليهود والعرب في إسرائيل، بادرت إلى وضع خطة لمتابعة تطبيق هذه الاستنتاجات، ومن خلالها تتابع الجمعية متابعة فعّالة درجة تطبيق التوصيات الهيكلية للجنة، وتمارس الضغوطات على الحكومة كي تقوم بتطبيقها. من خلال هذا العمل، تولّدت الحاجة إلى تطوير مؤشر كمّي موثوق به، يُمكن من عرض صورة شاملة للفجوات بين المواطنين اليهود والعرب في المرافق الحياتية المركزية.

كيف تقاس المساواة؟

دأبت جمعية سيكوي، خلال العام الفائت، على تطوير مؤشر المساواة الذي يُنشر هنا لأول مرّة. وبغية بنائه، أقيمت لجنة قيادية ضمّت كلاً من: البروفيسور محمد حاج يحيى، د. راسم خماسي، البروفيسور يوسي ياهاف، البروفيسور دافيد نحمياس. عملت هذه اللجنة بتعاون وثيق مع خبير رفيع المستوى في بناء المؤشر من قبل طاقم سيكوي -هو السيد ياسر عواد-، بالإضافة إلى باحثي الجمعية ومرافعيها. كما استشارت الطواقم مجموعة كبيرة من الخبراء في هذا المجال، من خلال المقابلات الشخصية، أو كتابة أوراق عمل حول مجالات عينية، إلى أن وصلنا في نهاية المطاف إلى بلورة مؤشر المساواة.³

يتميّز مؤشر المساواة الذي نعرضه هنا بأنّه المؤشر الشامل الأوّل الذي يحلّل تحليلاً منهجياً الفجوات القائمة بين مواطني الدولة اليهود والعرب في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاعتماد على معطيات كمّية تنشرها سلطات الدولة بشكل رسمي. وعلى الرغم من فرادة مؤشر المساواة في دولة إسرائيل، فإنّه يركّز إلى منهجيات قائمة وإلى نماذج دولية لقياس المساواة، كمؤشرات قياس الفجوات بين البيض والأقليات ذات الأصول الأفريقية والإسبانية في الولايات المتحدة الأمريكية (Total Equality Index)، ومؤشر جيني (Ginni) لقياس الفجوات الاجتماعية

2 التشديدات التي تظهر في النصّ من الاقتباسات لم ترد في الأصل - إلا إذا ذُكر خلاف ذلك.

3 ترد القائمة الكاملة للخبراء في ص 2



الاقتصادية، ومؤشرات لقياس الفجوات بين الجنسين في المرافق الاجتماعية المختلفة (HDI, GEM, GDI) والتي تُستخدم في دول السوق الأوروبية الموسعة (OECD) ومن قبل منظمة الأمم المتحدة (UNDP – United National Development Program).

يُمكن فحص درجة المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل حسب أبعاد مختلفة تنبع من استحقاقات المواطنة، وقد اخترنا في مؤشر المساواة الحالي التعامل مع البعد الاجتماعي الاقتصادي، لكننا سنقوم لاحقاً بفحص السبل التي ستمكّننا من توسيع مجال معالجة المؤشر، ليشمل أبعاداً إضافية، كالمساواة أمام القانون، والمساواة السياسية.

سيتمحور المؤشر هذا العام في المجالات الحياتية المركزية: التعليم، الصحة، التشغيل، الرفاه الاجتماعي، الإسكان. يعتمد المؤشر عملياً المتوسط الحسابي الموزون للمؤشرات التجميعية (aggregative) التي جرى احتسابها لكل واحد من المجالات الخمسة المذكورة، بالاعتماد على العطيات التي جُمعت حول كل من هذه المجالات على حدة.

مصادر المعلومات، تجميع المعطيات والمنهج

كما ذكر آنفاً، اعتمد مؤشر المساواة على المعطيات القائمة التي جمعتها الوزارات الحكومية المختلفة، ومؤسسة التأمين الوطني، ودائرة الإحصاء المركزية. ثمة أفضلية في استخدام هذا المخزون المعلوماتي بسبب الوفرة النسبية للمعطيات، ولأنها شديدة المصادقية في صفوف المؤسسات الحكومية التي جمعتها بنفسها.⁴ وما نرجوه هو أن يسهل هذا الأمر عملنا مقابل مؤسسات الحكم المختلفة، وأن يكون في مقدورنا استغلال طاقاتنا البشرية استغلالاً ناجحاً كي نعيد قياس المتغيرات في فترات محدّدة.

في الحالات التي توافرت فيها لنا معطيات حسب البلدة العينة، لا حسب معدّل البلديات، استعملت عينة مكوّنة من 22 بلدة مقسّمة إلى أزواج، يضمّ كلّ زوجين منها بلدةً عربيةً وأخرى يهوديةً تُوازئها من حيث عدد السكّان، وتقع في اللواء نفسه.⁵ اختيرت المعطيات بالتشاور مع الخبراء الذين أشاروا إلى الدلائل (Indicators) التي يُمكن بواسطتها تجسيد الفجوات بين اليهود والعرب، ومتابعة النشاطات الحكومية في جميع المجالات، وتشخيص النزعات والتحوّلات على محور زمنيّ ثابت.⁶

وبغية تعزيز سريان وموثوقية مؤشر المساواة، اقتصر التحليل الحالي على تلك الدلائل التي دُعمت بخمس مشاهدات (Observations) على الأقلّ، في الفترة الواقعة بين العامين 2005-2000. في مرحلة احتساب المؤشرات ذات المتوسط الحسابي الموزون، مُنح كلّ من الدلائل وزناً مساوياً لوزن الآخر، إذ لم يكن في الإمكان القيام بتحديد مطلق للأهميّة النسبية التي يحملها كلّ منها.

4 استخدام المعطيات التي تجمّعها السلطات لا يعكس موافقة مطلقة من قبلنا، ولا يعني موافقتنا على سبل جمعها وعلى الفرضيات التي توخّتها، ولا على تعاملها مع الجمهور العربي في إسرائيل.

5 قائمة البلديات التي شملتها العينة واردة في ص 27

6 للنتور على قائمة الدلائل والمؤشرات الكاملة، انظروا الملحق «2» ص 65



جرى اتباع النهج النسبي لقياس المساواة بغية تجسيد الفجوات في مؤشر المساواة. وحسب هذا النهج، يجب قياس الفجوات في المساواة من خلال فحص الحصّة من كعكة الموارد، التي تحصل عليها كلّ مجموعة من مجموع السكان العامّ مقارنةً بنسبتها السكانيّة. على هذا النحو يفحص مؤشر المساواة الفجوة النسبيّة بين نسبة السكّان العرب من المجموع السكانيّ العام (19.6%)⁷ وحصّتهم في الدلائل التي شملها التشريح. وعلى نحوٍ مماثل، فُحصت الفجوة النسبيّة بين نسبة السكّان اليهود في المجموع العامّ، وحصّتهم الفعلية في الدلائل التي شملها التشريح. ومن خلال مقارنة القيمتين، يمكن فحص وجود فجوة لصالح إحدى المجموعتين السكانيّتين. وجرت معالجة هذه الفجوة لكلّ دليل معالجة إحصائيّة من خلال عمليّة معايرة (التوحيد القياسي) (Standardization) تُمكن من المقارنة بين معطيات ذات وحدات قياس مختلفة.

من الناحية العددية، تتأخّم الدالّة الإحصائيّة قيم المؤشّر للأعداد ما بين "1- إلى "1"، كما هو متعارف عليه في الدلائل العالميّة المختلفة. المغزى العدديّ لقيم المؤشّر يكون على النحو التالي: تمثّل قيمة الصفر ("0") نقطة المساواة المطلقة التي تتوافر فيها مساواة تامّة بين اليهود والعرب. وكلّما مالت قيمة المؤشّر باتجاه القيمة واحد ("1")، أشار الأمر إلى انعدام مساواة أخذٍ بالاتّساع لصالح السكّان اليهود؛ وكلّما مالت قيمة المؤشّر نحو القيمة ناقص واحد ("1-")، أُستدلّ من الأمر أنّ هنالك انعدام مساواة أخذًا بالاتّساع لصالح السكّان العرب.

من المهمّ أن نشدّد على حقيقة تتلخّص في أنّ قيم المؤشّر لا تقاس بوحدات قياس الفجوات بالنسب المئوية، بل بوحدات تخضع لعمليّة معايرة (توحيد قياسي) للفجوة في الحصّة النسبيّة بين المجموعتين السكانيّتين. وما يعنيه هذا الأمر -على سبيل المثال- هو أنّه قد تُجسّد درجة المؤشّر 0.111 من الفجوات بنسبة عشرات المائتة في دوالّ معيّنة، وفي دوالّ أخرى بنسبة مئويّة ضئيلة. لذا، بينما يوفّر المؤشّر معلومات واضحة حول وجود الفجوة واتّجاهها، فالمغزى الكامل لدرجات المؤشّر يجري الحصول عليه عند المقارنة بدرجات المؤشّر الأخرى، وعند المقارنة بفترات سابقة، وبالارتكاز إلى تفسير يعتمد على الدراية بالمعطيات التي جرى استخدامها، وبالمجالات التي استُطلعت.

⁷ يشمل هذا المعطى الفلسطينيّين من سكّان القدس الشرقية، وقمنا بضمّهم للمؤشّر على الرغم من عدم حصولهم على الجنسية الإسرائيليّة وتمتّعهم بمكانة السكان فقط (لا يحملون جواز السفر الإسرائيليّ)، لأنّ معظم معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة تشملهم ولا يمكن فصلهم في حساب المعطيات.

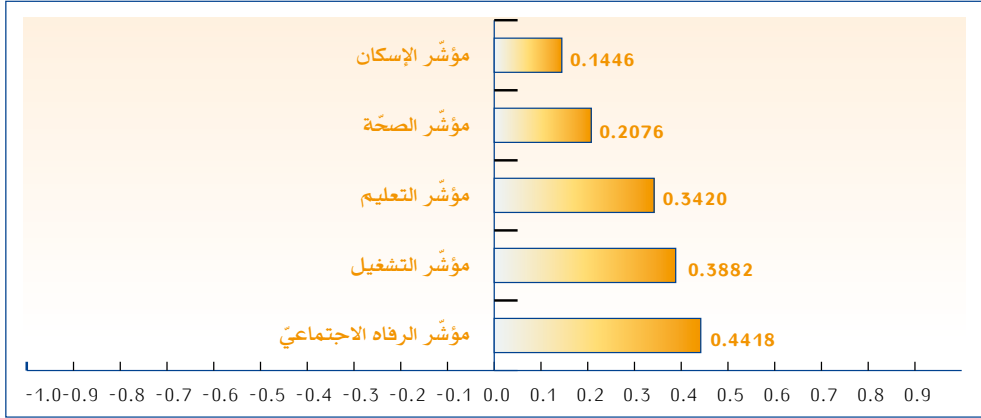


نتائج احتسابات الدلائل التجميعية

يعرض الرسم "1" في ما يلي المؤشرات التجميعية الخمسة التي جرى الحصول عليها بعد فحص مجالات التربية والصحة والرفاه الاجتماعي والتشغيل والإسكان:

الرسم 1

قيم المؤشرات التجميعية المتعلقة بالتربية، والصحة، والرفاه الاجتماعي، والتشغيل، والإسكان - للعام 2005



كما يتبين من الرسم "1"، جميع المؤشرات التجميعية تُشير إلى عدم المساواة لصالح السكان اليهود. ويتضح أن الفجوات الأوسع هي في مجالات الرفاه والتشغيل والتربية، وأقلها في مجالات الصحة والإسكان. على الرغم من ذلك، من المهم أن نشدد على أن جميع درجات المؤشرات التجميعية تمثل فجوات جوهرية في المساواة. يجدر بنا أن نتطرق، في هذا السياق، إلى درجة المؤشر التجميعي في مجال الإسكان (وهو الأصغر نسبياً). ويعود السبب في ذلك إلى نقص في المعطيات المتوافرة (كمساحة البيت بالأمطار المربعة، ومستوى التطوير في المنطقة المحيطة بالمسكن، واستخدامات الأرض في السنوات ذات الصلة وغيرها). ولكن أيضاً، وبسبب عوامل داخلية وخارجية، يمكن العثور على انعدام المساواة لصالح العرب في عدد من الدلائل، على الرغم من أن هذا الأمر لا يعبر عن مستوى حياتي أعلى في مجال الإسكان. لهذه الأسباب، ولكي يُمنح تفسير شامل لنتائج المؤشر، يتضمّن الفصل الثالث من التقرير (وهو الذي يعالج موضوع الإسكان) استعراضاً معمقاً لصورة الوضع، في هذا المجال، التي تشمل تطرّفاً إلى استعمالات الأرض.

مؤشر المساواة الموزون (Weighted)

جرى احتساب مؤشر المساواة الشامل بواسطة موازنة المؤشرات التجميعية الخمسة في مجالات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والتشغيل والإسكان. وتحدّد وزن كلّ واحد من المؤشرات التجميعية في المؤشر الموزون حسب مجمل المصروف القومي (مجموع المصروفات العامة والخاصة) في كلّ واحد من المجالات؛ وذلك أن المصاريف العامة والمصاريف الخاصة - على حدّ سواء - تعكس سياسة الرصد بالتلاؤم مع قيود الموازنة وسلّم الأفضليات، ومن هنا فهي تعكس الوزن النسوب لكلّ مجال في الممارسة اليومية لمجموع السكان. يعرض الجدول «1» طريقة احتساب المؤشر الموزون، بينما يعرض الرسم الذي يليه بصورة إيضاحية مؤشر المساواة للعام 2006.



الجدول «1»: احتساب المؤشر الموزون، مؤشر المساواة 2006*

المجال	درجة المؤشر	مصرفات قومية (بملايين الشواقل)	نسبة المصروفات القومية	نسبة المساهمة في المؤشر الموزون	حصته الموزونة
التعليم	0.3420	45,293	20.6%	24.7%	0.0704
الصحة	0.2076	44,090	20.0%	14.6%	0.0416
الإسكان	0.1445	64,583	29.3%	14.9%	0.0424
التشغيل	0.3882	10,901	5.0%	6.8%	0.0192
الرفاه الاجتماعي	0.4418	55,290	25.1%	39.0%	0.1110
المجموع		220,157	100.0%	100.0%	0.2845

* يتطرق مؤشر المساواة إلى المعطيات التي جُمعت بين العامين 2005-2000.



يتبين من الرسم "1". ومن الرسم التوضيحي، أنّ مؤشر المساواة يكشف عن فجوة واضحة وبارزة لصالح الجمهور اليهودي. يبعد الجمهور العربي مسافة 0.2845 عن موقعه النسبي حسب وزنه في المجموع السكاني العام، لو كانت هناك مساواة بين اليهود والعرب. لا يمكننا في هذه المرحلة مقارنة هذا المعطى مع الوضع في الفترات السابقة، وذلك أنّ مؤشر المساواة يُنشر لأول مرة هذا العام. وعلى الرغم من ذلك، سيُتيح الفحص المتكرر، في فترات زمنية محدّدة، متابعة التغيّرات والنزعات في المجالات المختلفة وفي صورة الوضع العامّة.

كيف سيجري استعمال مؤشر المساواة؟

قبل نشره علنيًا، قمنا بعرض المؤشر على الأطراف الحكومية ذات الصلة بمجالات فحص المؤشر. وحسب ردود فعل الوزارات، والدراسة العميقة لكل واحد من المجالات، ستقدّم جمعية سيكوي للوزارات الحكومية المختلفة مخططات عامة ترمي إلى إغلاق الفجوات، معززة بنتائج مؤشر المساواة. بالإضافة إلى ذلك، نقدّم مؤشر المساواة كخدمة للجمهور العام، ولوسائل الإعلام، ولنظمات المجتمع المدني، من باب المساهمة من طرفنا في رفع مستوى الوعي بخصوص الفجوات القائمة، وابتغاء تعزيز الخطاب الجماهيري حول هذا الموضوع.

خُصّص تقرير سيكوي للعام 2006-2007 بأكمله لعرض مؤشر المساواة، ومنطلقاته الأساسية وضروراته، وطريقة بنائه، ونتائجه المختلفة. يُقسم هذا التقرير إلى قسمين:

يعالج القسم الأول جوهر المساواة وعلى وجه التحديد: مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل. أما القسم الثاني، فيتمحور في النتائج المختلفة ويتضمّن ستة فصول. تستعرض الأجزاء الخمسة الأولى من الجزء الثاني بناء المؤشرات التجميعية، والمعطيات التي استُخدمت في مجالات الإسكان والصحة والتعليم والتشغيل والرفاه الاجتماعي بالتتالي. حدّد عرض الفصول بشكل تصاعديّ لقيم المؤشرات التجميعية التي تمّ الحصول عليها، بدءاً من القيم المنخفضة، ووصولاً إلى القيم المرتفعة.

يعرض القسم الثالث والأخير مؤشر المساواة الوزون. لا يشمل التقرير -في هذه المرحلة- توصيات لمخططات من شأنها إلغاء الوضع القائم. ستقدّم هذه المخططات بصورة مفصلة ومنفصلة حول كلّ من المجالات كتحصيل لنشر مؤشر المساواة.

